البنك الدولي

الإدارة القانونية / منطقة أفريقيا

موريتانيا: التكنولوجيا تشجّع التقاليد
مبادرة تمولها النروج

مذكرة تصوّر

يونيو 2002

عرض عام

تستهدف هذه المبادرة – التكنولوجيا تشجّع التقاليد – توثيق مجموع حقوق ملكية واستخدام الموارد الطبيعية في موقع ما من شرق موريتانيا (سيتم تحديده)، وذلك من خلال المنتفعين بالمبادرة أنفسهم. ومن شأن هذه المبادرة تمكين المنتفعين من اعتماد حقوقهم الخاصة باستخدام الموارد بصفتها "القانون" الذي يحكم منطقتهم، والمشاهدة في مدة ثلاث سنوات لما إذا كان المشاركون في هذه المبادرة يلتزمون فعلا بالقواعد التي تم الاتفاق عليها. ويغطي الموقع المختار استخدامات المقيمين والمهاجرين للأراضي على السواء.

من المفترض أن الاتفاق في الرأي بين المنتفعين المستهدفين بالمبادرة سيؤدي إلى تأكيد لكافة حقوق الاستخدام القائمة حاليا، وأن هذا يمثّل أفضل خيار بشأن استخدامات الأراضي من خلال إقامة توازن بين العائد الاقتصادي على الأمد القصير واستدامة البيئة على الأمد الطويل. وستستطلع هذه المبادرة الوضع الراهن بتعمّق، مما يتيح "مثالا على أفضل الممارسات" من أجل الخطوات الأولى لأي مشروع بموجب نهج التنمية المدفوعة بالمجتمعات المحلية الذي اعتمده البنك الدولي.

لن تتيح هذه المبادرة الاستثمارات. وبما أن سكان الموقع المعني يتوقعون عائدا ملموسا مقابل مشاركتهم، في المنطقة المستهدفة. كما تشارك في هذه المبادرة الشبكة العالمية للمعلومات القانونية ومن خلالها هيئة الطيران والفضاء الوطنية الأمريكية (ناسا).

تسمى هذه المبادرة "التكنولوجيا تشجّع التقاليد" نظرا لأن الأدوات التكنولوجية الحديثة كالخرائط المحوسبة ونظام المعلومات الجغرافية، وهو مزيج من البيانات والنصوص الجغرافية، مع نشر المعلومات عن طريق شبكة الإنترنت من شأنها أن تساعد في: (1) استنباط معارف تقليدية محددة تنطبق على الموقع المختار، (2) إتاحة معلومات تقييمية مرئية بصفة مستمرة عن الخريطة التي تبيّن الحقوق للسكان المعنيين، و (3) رصد وتتبّع تطبيق المنتفعين المحليين الفعلي للمعارف التقليدية، والتي تتحوّل إلى حقوق. ومن المفترض أن يسهّل توفير البيانات للجميع في كافة الأوقات هذه الأمور. وسيتم اكتشاف أية تغييرات في البيئة، إن وجدت، عن طريق الاستشعار عن بعد ومن ثم يصار لإعلانها على الجمهور.

السياق

Changes in land use, increase of incidents of conflict

في السنوات الخمس والعشرين الماضية، انتقل خط تساوي المطر عند المستوى البالغ 400 مليمتر مسافة حوالي 40 كيلومترا نحو الجنوب في منطقة الساحل. وهذا سبّب جزئيا ازدياد التصحّر في شرق موريتانيا. ونتيجة لذلك، لم تعد الزراعة (البعلية) المعتمدة على الأمطار ممكنة في العديد من الأماكن. غير أن المزارعين المحليين يواصلون، وبتشجيع من الحكومة والجهات المانحة، أعمال الزراعة شمال خط تساوي المطر المرجعي هذا. وهذا ما يخلق نزاعات بين الرعاة والمزارعين فضلا عن النزاعات بين الرعاة أنفسهم.

شهدت التركيبة الاجتماعية التقليدية الموريتانية تغيّرا جذريا في السنوات الخمس والعشرين الماضية، فقد هاجرت أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المناطق الحضرية، وبالذات إلى مدينة نواكشوط، وذلك نتيجة لازدياد التصحّر. وفي الوقت نفسه، قامت مجموعات عرقية أفريقية سوداء من الجنوب، مدفوعة بالضغوط السكانية، بملء الفراغ إلى حد ما، ونتج عن ذلك مزيج عرقي جديد في بعض المناطق. كما تم الاستيلاء على مناطق الرعي الواقعة وأُغلقت أمام أصحاب القطعان الرحّالة.

يؤكد برنامج الحكومة لمساندة سكان الريف على الزراعة المروية، والتي تتلقى بناء على ذلك معظم الموارد التمويلية. أما الزراعة (البعلية) المعتمدة على الأمطار فتأتي في المرتبة الثانية بعد الزراعة المروية بكثير. أما تربية الماشية فقد تلقت خدمات بيطرية في الماضي القريب، ولكن مع أنها تعتبر قطاعا هاماً في المسعى الشامل لتخفيض أعداد الفقراء فإنها لم تتلقَ الكثير من المساندة.

The rural economy: Livestock, and undervalued asset

لا يتيح القطاع الفرعي الخاص بتربية المواشي فرص عمل واسعة النطاق. وقد يكون هذا من بين أسباب تركيز الحكومة على مساندة الزراعة المروية. وفي الوقت نفسه، تمثل ممارسة تربية المواشي ضمن حياة البداوة تلك القيم التي تعتبر من صميم التقاليد الحضارية الموريتانية. وسيكون لانقراضها أثر سلبي عميق على المجتمع الموريتاني يتخطى الخسائر الاقتصادية.

في حين أن الشواهد الإحصائية بالنسبة للإنتاج الزراعي في قطاع الزراعة المروية دقيقة، فإن إمكانية التعويل على هذه الإحصاءات تتناقص حين يتعلق الأمر بالزراعة المعتمدة على الأمطار، وتصبح مجرد تقديرات من أجل الرعي. لذلك، من الصعب إجراء المقارنة. غير أنه يبدو أن الشواهد المتفرقة تشير إلى أن القيمة الكلية المستثمرة في تربية المواشي تصل إلى حوالي مثلي قيمة كافة المحاصيل الزراعية. ويصبح التقييم الاقتصادي لقيمة المواشي الرحالة أكثر صعوبة نتيجة خاصتين اثنتين من خصائص هذا القطاع الفرعي: (1) مدى تجارة الجمال والأبقار والأغنام والماعز عبر الحدود الدولية ليس معلوماً، و (2) يتم أحياناً الاحتفاظ بالقطعان لغرض الحفاظ على المكانة الاجتماعية فقط، وليس لأسباب اقتصادية.

Traditional knowledge: Under-appreciated in modern legislation

النظام القانوني الموريتاني ناتج عن ثلاثة مصادر للتشريع متداخلة فيما بينها وليست منسجمة دائما: (1) قواعد ، وهو واحد من المذاهب الأربعة في الشريعة الإسلامية)، و (3) نظام القوانين المدنية الفرنسي. فكافة هذه المصادر الثلاثة متواجدة في آن واحد، ولكن لا يتم تنفيذ أي منها في إطار مهني. وهذا ما يؤدي عموماً إلى عدم احترام القواعد القانونية والقضاة وجهاز القضاء، كما يشجع انتشار الفساد (الأحكام المشتراة).

سعت موريتانيا منذ عام 1968 إلى تحقيق انسجام القانون المدني مع قواعد الشريعة الإسلامية. ففي العقد الماضي من السنوات، قام البنك الدولي بالمساعدة في هذا العمل عن طريق تقديم التمويل. وعلى الرغم من بذل جهود كبيرة، لم يؤد ذلك إلى نتائج ملموسة في الواقع العملي.

يتوقف كون النظام القانوني فعالا يمكن التعويل عليه، مع كونه يضمن السلم الاجتماعي وركيزة أي مجتمع من المجتمعات، على التزام المواطنين به التزاماً طوعياً. فالمواطنون لا يحترمون إلا نظاما قانونيا يجسّد قيمهم التقليدية. وعلى الإصلاح القانوني، الذي تمس الحاجة إليه في موريتانيا نظرا للتحول السريع في المجتمع من الإطار القبلي نحو الدولة العصرية، أن يستفيد من القيم التقليدية المشتركة بين غالبية المجتمع. ولكي يتم ذلك، ينبغي أولا إدراك هذه القيم وتحديدها وتقييمها. وهذا ما لم يتم فعله حتى الآن. ولا يمكن القيام به إلا بالمشاركة النشطة من جانب السكان، وذلك من خلال بيان وتفصيل نظام الإدارة العامة لديهم.

" الذي سنته موريتانيا في عام 2001. فقد بدأ موظفو المؤسسة الألمانية للتعاون الفني العمل على وضع وإعداد هذا القانون في إطار العمل على "مشروع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في موريتانيا (GIRNEM) (أنظر أدناه). وقد تمت مناقشته مطولا وبالتفصيل مع السكان المحليين والعلماء المسلمين. وهو مثال جيد في عدة طرق على سنّ القوانين: (1) اللغة التي كتب بها النص ذات انسياب طبيعي وسهلة الفهم فورا، و (2) الأهداف المرجوة والقيم المستهدفة حمايتها مبيّنة في الفقرات الأولى منه. أما القانون برمته فهو قصير ويتضمن صراحة كلا من القواعد التقليدية والشرعية. كما أنه يتضمن آلية لتسوية النزاعات تنص على أن جهاز القضاء ليس سوى ملجأ ثالث وأخير (المستوى الأول هو الأطراف المعنيون يساندهم وجهاؤهم المعنيون، والمستوى الثاني هو وساطة أجهزة الإدارة الحكومية المحلية). وقد رحب البرلمان بهذا القانون ووافق عليه. ويمكن اعتباره نموذجا يستخدم من أجل إصلاح القوانين القديمة المتعلقة بالبيئة (على سبيل المثال، استخدامات الأراضي والغابات والمياه).

أن تسهّل تنفيذ هذا القانون في المناطق والمجالات التي تستهدفها هذه المبادرة، فضلا عن محاكاة طريقة وضع النصوص القانونية في عملها.

Natural resource management, conflicts, and governance

يكمن الإطار الأوسع نطاقا فيما يتعلق بإدارة شؤون الموارد الطبيعية وإدارة النزاعات في سيادة الدولة وجودة نظام الإدارة العامة. فلتسوية النزاعات صلة وثيقة باستراتيجيات التنمية وإدارة شؤون الموارد الطبيعية، ومن المفهوم أن السلام والاستقرار شرطان مسبقان ضروريان لتحقيق التنمية.

تعرض الدراسة التي أعدها البنك الدولي في عام 2000 بعنوان "هل تمسك أفريقيا بزمام القرن الحادي والعشرين" أربع ركائز مساندة عريضة لتنمية أفريقيا، ومن بينها تخفيض الصراعات والنزاعات وتحسين نظم تستهدف بصورة خاصة تخفيض الصراعات والنزاعات. فسواء كانت النزاعات والصراعات على المستوى المحلي أو الإقليمي، فإنها في أفريقيا تعتبر مشكلة خطيرة (يضيع حوالي 2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي سنويا نتيجة الصراعات والنزاعات، وذلك حسبما تفيد بيانات البنك الدولي). أما الركائز الأخرى المستهدفة أيضا بدرجات متفاوتة فهي: الاستثمار في الناس، وزيادة القدرة على المنافسة وتنويع الاقتصاد، وتحسين فعالية المعونات مع تخفيض الاعتماد عليها.

يزداد السلوك المدمّر للبيئة نتيجة هبوط الاهتمام بالقيم التقليدية في موريتانيا، جنبا إلى جنب مع تضاؤل سلطة الهرمية القبلية. فالإدارة الحديثة لا يمكنها كبح جماح إساءات الاستخدام هذه نظرا للمصالح المتزاحمة وعدم وجود الإشراف اللازم. وحسبما تمت الإشارة إليه، فإن المؤسسات الحالية المعنية بتفادي أو تسوية النزاعات ليست موضع ثقة واحترام. ولذلك، يتطلب الأمر اعتماد نهج جديد.

The technological challenge

ينبغي استخدام تكنولوجيا جديدة لتحقيق فعالية برنامج لتوثيق المعرفة بالاستخدامات التقليدية للأراضي وجعله شفافا بالنسبة للمنتفعين به. ولهذه الغاية، سيتم توفير المعلومات عن الحقوق القائمة حاليا في استخدام الأراضي من خلال الخرائط والأشكال البيانية على الورق وإلكترونيا بالشكل الرقمي، مع استناد الأشكال الرقمية الإلكترونية إلى "نظام المعلومات الجغرافية". والهدف من التمثيل البياني والخرائط هو مساندة التزام السكان المحليين بأنماط استخدامات الأراضي المحددة، والتي سيتم اعتمادها استنادا إلى المعلومات التي يقدمها السكان المحليون أنفسهم.

يحتاج إتقان معرفة التكنولوجيا الحديثة اللازمة للمتابعة المستمرة تدريبا خاصا ومركّزاً لأعضاء مختارين من المجتمعات السكانية المحلية. فمن شأن معرفة السكان المحليين، في المناطق التي تنفّذ فيها المبادرة، بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة أن تساعد في تحقيق النتائج المرجوة، وذلك حسبما يتضح من شدة توسّع استخدام الهواتف الخلوية وخدمات شبكة الإنترنت في موريتانيا.

Land management and poverty reduction

يستهدف توثيق ممارسات وأنماط الاستخدامات التقليدية للأراضي، فضلا عن تمثيلها بالخرائط والأشكال البيانية، والمشروعات التي تتعاون مع هذه المبادرة بمراقبة احترام أجهزة الإدارة الحكومية المحلية والمركزية لهذه الحقوق (أنظر أدناه). ومن المتوقع أن يسهم كل من شفافية حقوق استخدامات الأراضي في المناطق المحددة والتزام السكان المحليين وأجهزة الإدارة الحكومية المحلية بهذه القواعد بالحد من النزاعات، فضلا عن زيادة فرص النجاح في الوساطة لتسوية هذه النزاعات.

ومن شأن شفافية حقوق استخدام الأراضي أن توضح كيفية الحصول على استخدامات الأراضي، وبذلك فإنها تتيح المواد للمزيد من العمل القانوني والاجتماعي في هذا المجال.

Relevant past and present interventions

يعمل البنك الدولي في قطاع الرعي في موريتانيا منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي. وتشمل المشروعات التي ساندها البنك الدولي مشروعي تربية المواشي الأول والثاني (رقم Cr. 0273 ورقم Cr. 1658) ومشروع إدارة الموارد الطبيعية المعتمدة على الأمطار (RNRMP/PGRMP, Cr. 2965)، والذي سينتهي العمل فيه في

.(CBRDP/PDRC

تنشط المؤسسة الألمانية للتعاون الفني منذ سنوات عديدة في القطاع الريفي في شرق موريتانيا (الحوضان). أما المشروع المعني الذي تقوم المؤسسة الألمانية بتنفيذه فهو "مشروع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في موريتانيا" (GIRNEM).

. وهذا صحيح بصورة خاصة نظرا لأن الجهتين المانحتين الاثنتين صمّمتا مشروعاتهما بما يجعلها شاملة النظرة بصفة خاصة ومستندة إلى المجتمعات المحلية، وذلك بما يسهّل لها أن تأخذ في الاعتبار الواقع الحضاري الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمناطق التي وقع عليها الاختيار قبل تنفيذ أية إجراءات تدخلية محدّدة. غير أن من الممكن أن يكون التركيز قد تحول إلى استثمارات بعينها أثناء وضع هذا النهج موضع التنفيذ، وأن يكون الجانب ستتناول تصورات المشروعات الأولية لكلتا الجهتين المانحتين في المنطقة والمجال اللذين اختارتهما، وذلك بغية تكميل ما توصلت إليه تلك المشروعات.

القضايا

القضايا الرئيسية التي تواجه نظام الزراعة ونظام الاقتصاد الريفي في موريتانيا هي التالية:

أ) الهجرة من الريف إلى المدينة؛
ب) الرعي يتيح عائدا مرتفعا وهو الشكل الوحيد الممكن من أشكال استخدامات الأراضي في مناطق واسعة من موريتانيا، ومع ذلك لا يعطى سوى أولوية منخفضة مقارنة بالزراعة المعتمدة على الأمطار (البعلية) والزراعة المروية؛
ج) التصحّر (بفعل نشاط الإنسان ومن خلال انتقال خط تساوي الأمطار عند مستوى 400 ملليمتر نحو الجنوب) وتدهور الأراضي الرطبة والمناطق الهامشية؛
د) الضغط الديموغرافي يؤدي إلى أنشطة غير قابلة للاستمرار من بين أنشطة استخدامات الأراضي وإلى الهجرة القادمة والهجرة الخارجة؛
هـ) أنظمة حقوق الملكية الجماعية التقليدية آخذة في التغيّر المتواصل؛
و) هناك نقص في المؤسسات التقليدية للتوسط في تسوية النزاعات على الموارد الطبيعية ضمن المجموعات العرقية وفيما بينها، وبين المؤسسات التقليدية والإدارة الحكومية؛ و
والقانون الجديد المتعلق بالواحات).

SEVITOBJEC TFT HET OF

sevitcejbo llaOver

أ) إدارة الموارد الطبيعية بما يحقق استدامتها من الوجهتين الإيكولوجية والاقتصادية؛ و
ب) تخفيض مستوى النزاعات بين السكان المستهدفين.

b rof dedda eulaVseiraicifene

أ) إيضاح حقوق الملكية والاستخدام الحالية؛
ب) رؤية الجميع لحقوق الملكية والاستخدام من خلال الخرائط والأشكال البيانية – بمن فيهم المنتفعون بالمبادرة وأجهزة الإدارة الحكومية والغرباء؛
ج) اكتساب أسباب القوة من أجل صون وتنفيذ حقوق ملكية واستخدام الأراضي؛ و
د) تسهيل الحصول على مساندة استثمارية ملموسة من مشروعات الجهات المانحة المشاركة في المبادرة نتيجة إيضاح الحقوق.

tnemnrevoG eht rof dedda eulaV

أ) احتمال ازدياد الدخل من الضرائب المفروضة على المواشي؛
ب) ازدياد العائد من الأراضي الهامشية وتعزيز استمرارية هذا العائد، وتحقيق الاستخدام الأمثل لمختلف المناطق الزراعية والإيكولوجية؛
ج) تخفيض النزاعات؛ و
د) حماية الموارد الطبيعية والبيئة (شاملة حماية التنوع البيولوجي) وثقافة البداوة.

ZTG dna knaB dlroW eht rof dedda eulaV

يتيح هذا المشروع المزيد من الوضوح فيما يتعلق بما يلي:
أ) أهمية الرعي في الاقتصاد الريفي لبلد ساحلي؛
ب) أهمية المعارف التقليدية في الإدارة التقليدية/المحلية للموارد الطبيعية؛ و
ج) ملاءمة غرس القيم التقليدية في مضمون القواعد التنظيمية والقوانين، واحترام التقاليد في الشكل والمفهوم عند صياغة القواعد التنظيمية والقوانين من أجل ضمان الالتزام بها.

المضمون

يتناول العمل في المرحلة التجريبية المقترحة ما يلي:
أ) تقييم المنطقة من أجل: (1) تقدير وتقييم مختلف مناطق الممارسات الإيكولوجية والعرقية وممارسات كسب الرزق/حياة الكفاف في موريتانيا وعلاقة هذه الممارسات فيما بينها، و (2) تحديد الأماكن المناسبة في جنوب غرب موريتانيا من أجل اختبار تصميم المبادرة في عدد محدود من القرى والمناطق (المناطق التجريبية)؛
ب) تحديد الشركاء المناسبين (يفضل المحليون) للعمل مع السكان المحليين في المنطقة / المناطق التجريبية؛
ج) تحديد الأنماط المحلية من استخدامات الأراضي استنادا إلى حقوق الملكية والاستخدام التقليدية، وذلك من خلال المقابلات مع السكان المحليين؛
) لتمكين المجتمعات السكانية المحلية من
ممارسة الأنماط التقليدية من استخدامات الأراضي (ولو كانت رسميا متناقضة مع القانون الوطني الحالي)؛
هـ) تقنين حقوق الملكية والاستخدام التقليدية هذه باللغات المحلية، مع إيضاح الأفكار ذات الصلة في كافة اللغات ذات الصلة (بما في ذلك وضع قاموس مصطلحات)؛
و) ترجمة البيانات إلى اللغة العربية واللغة الفرنسية؛
ز) إنشاء مكتب تسجيل ريفي مستند إلى أنماط استخدامات الأراضي التي يتم تحديدها بموجب البند (ج) أعلاه؛
ح) مساندة المؤسسات التقليدية الحالية ذات الصلة، وإنشاء مؤسسات جديدة شريكة في الإدارة من بين ممثلي الحائزين على الحقوق وممثلي القطاع العام، وذلك استنادا إلى القواعد التنظيمية المذكورة (البند (ج) أعلاه)؛ و
ط) تسجيل القواعد التنظيمية المذكورة (البند (ج) أعلاه) على خريطة رقمية إلكترونية مركزية مستندة إلى خريطة نظام المعلومات الجغرافية وشبكة الإنترنت (GLIN).

المتابعة والتقييم

ينبغي وضع معايير أو مؤشرات ومتابعتها بانتظام من أجل تقييم أداء هذه المبادرة. ومن شأن هذه المؤشرات قياس قضايا الشكل والمضمون. فمؤشرات الشكل تتعلق بالطريقة المنهجية (الأدوات)، بينما تتعلق مؤشرات المضمون بالنتائج التي يتم تحقيقها في تغيير وتعزيز السلوك المعني. كما يمكن تصنيف هذه المؤشرات من حيث تركيزها على قياس التغيير في الأمد القصير والأمد البعيد.

تتضمن مجموعة المؤشرات الأولية ما يلي:
أ) تمثيل أنماط استخدامات الأراضي على خرائط؛
ب) التوصل إلى اتفاق في الرأي بين السكان فيما يتعلق بأنماط استخدامات الأراضي الموصوفة؛
ج) تسجيل هذه الحقوق باللغات المحلية؛

د) وضع تصنيف للحقوق من "قوية" (معادلة للملكية) إلى "ضعيفة" (معادلة للاستئجار)؛
هـ) وضع قاموس مصطلحات يتيح المصطلحات المعادلة لمختلف حقوق السكان الأصليين في كافة اللغات ذات الصلة؛
و) رصد تغيّر البيئة عن طريق الاستشعار عن بعد؛
ز) مشاهدة درجة اتباع السكان المحليين للقواعد الموضوعة؛
ح) درجة احترام أجهزة الإدارة الحكومية للاتفاق على مساندة القواعد المحلية؛
ط) عدد النزاعات التي تتم تسويتها باتباع القواعد التقليدية؛
ي) مدى دفاع السكان المحليين عن هذه القواعد ضد المتدخلين (أي السكان المحليين غير المشمولين في التقييم الأولي لأنماط استخدامات الأراضي)؛
ك) تجميع حقوق الأراضي التي تم تقييمها في مكتب تسجيل ريفي؛ و
ل) مدى محاكاة السكان المحليين لهذا النهج وتنفيذه في أماكن أخرى.

النتيجة

ستكون النتيجة مجموعة من المعارف التقليدية المتعلقة بالإدارة المحلية للموارد الطبيعية، ولاسيما المراعي. وستتاح مجموعة المعارف هذه في مطبوعة (باللغة العربية واللغة الفرنسية وكافة اللغات المحلية ذات الصلة) وعلى شبكة الإنترنت.

ويعتبر موقع المبادرة على شبكة الإنترنت www.cbnrm.net/web/tft/ من بين نواتج هذا المشروع، وهو سيعرض آخر المعلومات والتفاصيل عن عملية تنفيذ هذه المبادرة.

الملاءمة

إثبات وجود الحقوق التقليدية لاستخدامات الأراضي، وهي تعمل على تنظيم القدرة على الحصول على الموارد الضئيلة، ويجري الالتزام بها بما يجعلها تساعد في تفادي النزاعات حين يجري تمكين السكان المحليين من اكتساب أسباب القوة والسماح لهم بتفادي النزاعات. كما أن هذه المبادرة ستعطي عرضا عاما لقدرة كل من الجنسين على الحصول على الموارد. وهي أيضا ستجمع البيانات لقياس ما إذا كانت القواعد التقليدية لتنظيم الأراضي متلائمة بصورة جيدة مع البيئة وتعطي نتيجة مثلى من حيث الإنتاجية والإدارة المستدامة. والواقع أن هذه المبادرة ستؤدي إلى إصلاح عملية وضع القوانين الخاصة بقطاع البيئة في موريتانيا عن طريق: (1) إشراك السكان في هذه العملية، (2) تشجيع وضع تشريعات مختلفة بشأن مختلف المنظومات الإيكولوجية والمناطق الأحيائية، و (3) تحديث لغة صياغة القوانين بما يجعلها مفهومة لكافة المنتفعين بها.

إذا حققت هذه المبادرة النجاح المرجو، ينبغي على كافة الجهات المانحة المعنية بالقطاع الريفي في موريتانيا اعتماد الافتراضات والنهج والطريقة التي ارتكزت إليها المبادرة، مع قيام المشروعات المشاركة في المبادرة والتي ينفذها البنك الدولي والمؤسسة الألمانية للتعاون الفني بدور الراعي والمحفّز. ومن شأن هذه المبادرة تدعيم نهج التنمية المدفوعة بالمجتمعات المحلية الذي جعله البنك الدولي جزءا لا يتجزأ من صميم عمله حاليا. وستزداد بالتالي فعالية هذه المشروعات من خلال ازدياد المشاركين فيها، مما يزيد العائد الاقتصادي منها ويخفّض أعداد الفقراء من بين سكان المناطق الريفية.

المستقبل

في أثناء تنفيذ المبادرة، سيتم النظر في احتمال وإمكانية محاكاة هذا النهج وتوسيع نطاقه. وسيكون من الملائم على وجه التحديد إن ثبت نجاح هذه المبادرة توسيع نطاق هذا النهج ليشمل المنظومات والمناطق الأحيائية الأخرى والمجتمعات المحلية المنتفعة بها في موريتانيا.

، قائم أيضا في بلدان الساحل الأخرى. وبناء عليه، فإن المبادرة ستؤكد على تعميم نتائجها وعلى الاتصال بالأطراف المعنية في هذه البلدان.

فريق العمل وجهاز موظفيه

يتألف فريق العمل على هذه المبادرة من: هانس ويرنر وابنتس (Hans Werner Wabnitz) مستشار قانوني أول، الإدارة القانونية لمنطقة أفريقيا، البنك الدولي، رئيس فريق العمل (hwabnitz@worldbank.org) و أمادو أومار بال (Amadou Oumar Bal) (خبير زراعي، مكتب البنك الدولي في نواكشوط، رئيس فريق العمل abal@worldbank.org) و لارس ت. سوفتستاد (Lars T. Soeftestad) كبير الاستشاريين، مدير شركة Supras Consult ، رئيس ثان للفريق، lsoeftestad@supras.biz) و توماس سومرهالتر (Thomas Sommerhalter) مدير مشروع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في موريتانيا، الذي تنفذه المؤسسة الألمانية للتعاون الفني، منطقة عين العطروس، Thomas@gtz.mr).

ستتم الاستعانة لمدة قصيرة باستشاريين محليين ودوليين على السواء، وذلك للقيام بمهام محددة وتقديم خدمات محددة طوال فترة تنفيذ هذا المشروع.

سيتم تعيين فريق استشاري فني من أعضاء محليين ودوليين، فضلا عن لجنة تقييم السياسات. وستتم بصورة منتظمة استشارة الفريق الاستشاري فيما يتعلق بكفاية الطريقة المنهجية وتفسير النتائج. وستكون لجنة تقييم السياسات هيئة الارتباط على المستوى الوطني، كما أنها ستنظّم تضمين القانون هذه الإجراءات المستخدمة.

ضمان الجودة

ستستفيد المبادرة المقترحة من تعليقات المعنيين من بين موظفي البنك الدولي والمؤسسة الألمانية للتعاون الفني، فضلا عن القائمين بعمليات استعراض من بين النظراء والزملاء (ينبغي اختيارهم) وذلك فيما يتعلق بمدى ملاءمة استراتيجية العمل المعنية، ونطاق العمل، وإحكام التوقيت، والنوعية الداخلية، والأثر المحتمل، ووضوح عرض المبادرة.

الجدول الزمني

الافتراض الذي يستند إليه هذا الجدول الزمني هو أن المبادرة ستبدأ في يوليو 2002 وتستمر لمدة ثلاث سنوات:

1 . تحديد المعالم واستعراض التصوّر: نوفمبر 2001
2 . عرض المبادرة، والتمويل والاتفاق الحكومي: يونيو – أكتوبر 2002
3 . تحديد موقع العملية التجريبية، والمناقشة مع موظفي مشروع البنك الدولي والمؤسسة الألمانية للتعاون الفني: ربيع عام 2003
4 . مذكرة التصوّر المنقحة (عقب عمليات الاستعراض التي يقوم بها النظراء والزملاء): يونيو 2003
5 . جمع البيانات: خريف – شتاء 2003
6 . التدريب وبناء القدرات: شتاء – صيف 2004
7 . توحيد البيانات ومقارنتها والتضمين ووضع الإجراءات: 2004 – 2005

الموازنة

تبلغ الموازنة الإجمالية لهذا المشروع **184,500** دولار أمريكي (مائة وأربع وثمانون ألفا وخمسمائة دولار أمريكي).

يوجز الجدول 1 الموازنة المطلوبة لإنجاز هذا العمل. ولا تشمل هذه الموازنة مساهمات من مشروعي المؤسسة الألمانية للتعاون الفني والبنك الدولي.

، الموازنة

	السنة المالية 2002	السنة المالية 2003	السنة المالية 2004
الاستشاريون، الدوليون	40,300	10,000	40,000
الاستشاريون، المحليون	15,000	10,000	15,000
حلقات عمل	12,000		
التدريب	7,500	12,000	5,000
مكتب تسجيل استخدامات الأراضي والأدوات الفنية	5,500	7,200	5,000
المجاميع	80,300	39,200	65,000